إما أن يكون موليجا أو موليجا فيه وإذا كان موليجا فإما أن يكون في دبر ذكر أو أنثى أو خنثى أو قبل أنثى أو خنثى فهذه ست صور وإذا كان موليجا فيه فإما أن يكون ذلك الموليج واضعا أو خنثى وتارة يوليج ذلك الخنثى الموليج فيه في واضع آخر وتارة في نفس الرجل الموليج فهذه أربع صور فمتى كان موليجا فقط لا شيء عليه الآن أوليج في دبر ذكر ولا مانع من النقض أو أوليج في دبر خنثى كان ذلك الخنثى أوليج في قبله ففي هاتين الصورتين يجب الخنثى الموليج بلسي اللام في الدبر بين الوضوء والغسل ولذا الموليج في دبرها بخلاف ما أوليج فقط في دبر خنثى أو في قبله فلا شيء عليه ويجب الوضوء على الموليج في دبره بالنزع منه وبتى كان الخنثى موليجا في قبله فلا شيء عليهما لأن احتمال أنها رجل لأن ما يوليج الخنثى الذي أوليج فيه في واضع آخر فإنه يجنب يقينا ويحدث الواضح بالنزع فإن أوليج في الرجل الموليج اجتنب كل منهما لأن لا مانع من النقض بلمسه أي بأن لم يكن هناك محرمية ولم يكن على الذكر حائل وإلا لم يجب شيء قوله فيهما أي في الصورتين لأنه أوليج في الدبر فيهما قوله في الثانية لأن الموليج في قبله قوله ولا مانع من النقض لحاجة إليه هنا لانتقاض وضوئه بالنزع منه بخلاف ما تقدم فإنه بالملامسة فيحتاج إلى القيد هناك لا هنا فتأمل قوله أما إيلاج الخنثى الخ هذا محترز قوله أوليج ذكره في قبل الموليج قوله فلا يوجب عليه شيئا أي على الموليج لاحتمال أنوثته وينبغي أن يتخير الموليج فيه في الثانية قال وعبارة المرجوبي وأما الموليج في دبره فينقض وضوءه بالنزع هو أي وأما الموليج في قبله فلا شيء عليه لاحتمال أنه ذكر فاحفظه قوله في واضع أي في دبر رجل أو امرأة أو دبر خنثى أيضا قوله بخلاف الأخيرين أي الواضعين قوله أما إذا أوليج الخنثى في الرجل الموليج الخ محترز قوله آخر من قوله في واضع آخر قوله ومن أوليج إلى حاصل كلامه أنه إذا تعدد الذكر يجب الغسل بالإيلاج وبالإنزال المساس له وسك عنه المشبه ويظهر توقف الغسل على إيلاج الجميع فراجعه قوله فإن كان على سنه الخ حاصل ما ذكره المؤلف أنه إن بال بأحدها تعلق الحكم به فقط حيث لم يسامت الآخر فإن سامت

تعلق

تعلق به أيضا وكذا إن بال بهما وإن لم يسامتا أو لا يبول بواحد منهما وكان الانسداد عارضا هو راجع قوله أو كان الانسداد عارضا كذا بخط المؤلف وكان وهي عبارة شرح الروض لكنه قال وكان الانسداد عارضا فعبر بالواو بدل أو والمعنى عليها ظاهر أي بأن كان في الأصل يبول بكل منهما لكن انفتح له ثقبة صار يبول منهما وانسد أحدهما أو كليهما باق تأمل مرجوحي ه قوله الانسداد عارضا أي في الذكر بن قوله أي خروج المني فعبارته وجه وإن منعه بربطه مثلا لا يجب الغسل بل قد يمنع وإن قطع الذكر به ولم يخرج من المتصل بالبدن شيء نعم يحكم بأنه يبلوغه بذلك قال وعبارة تلميذه الخ عبد الرحيم الأجهوري فلو قطع الذكر والمني فيه لكن لم يخرج من المتصل المنفصل شيء فلا غسل كما قاله الإسنوي كما نبه عليه زي وتابعهما ر في الفتاوي قال سم وفيه نظر لانفصاله عن البدن وإن كان مستترا في الجزء المنفصل فلا يتجه ح الأوجوبي الغسل هكذا قد يقال إن انفصاله عن البدن تابع لانفصال الذكر قوله أي مني الخصي الخ أشار به إلى أن ال في المني للعهد قوله أما البكر الخ فالحاصل أنه لا يدمى حر وجد في ظاهر البدن أو في ما يظهر من الثيب عند جلوسها على قدميها قوله عن أم سلمة واسمها هند وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم قوله أم سليم بنت ملحان بكسر الميم وسكون اللام والحاء المهملة والذة اسمي واسمها سهلة أو رميلة وقيل غير ذلك قال ابن البر ويقال لها الغميصا أو الرميصا قوله لا يستحي من الحق أي لا يأمر بالاستحياء من الحق قوله بصيغة اسم الفاعل هو الخارج لا العلة فإنها خرج لأجل علة كما مر من كان غير مستحكم ر والحاصل أنه إن خرج من طريق يعتاد وجب الغسل وإن لم يكن كذلك والا فيشترط الاستحكام واستكماله بأن تتحد فيه خواصه وإن كان على لون الدم الغليظ أي هو الذي ليس قوله وخرج من تحت الصلب أو من نفس الصلب قوله فالصلب هنا كالمعدة الصواب أن يقال ونفس الصلب تحت المعدة هناك هو بادي ولا يجب الغسل بخروج المذي لما في الصحيحين في قصة علي أنه كان مذاء وقوله مذاء صيغة مبالغة

قوله الخ هو عبد المذي بالتشكيل ما يخرج عند الملاعبة والتقبيل والوطء بلا شهوة ما يخرج بعد البول وقال الأموي المذي والودي والمني مشددات انتهى

قوله فالصلب أي الترائب هنا كالمعدة فتصلح الحدث قال الزركشي في الخادم إنه تعبير فاسد لأنه يقتضي أن الخارج من نفس الصلب لا يوجب الغسل كالبول مع أن الخارج من نفس المعدة يوجب الغسل وكلام المجموع صريح في أن الخارج من نفس الصلب كالخارج من المعدة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)